

تحرك عاجل

إحدى المحاكم تصدر حكم الإعدام بحق أربعة صحفيين

أصدرت إحدى المحاكم الموالية للحوثيين بصنعاء أحكامًا بالإعدام بحق أربعة صحفيين، بعد محاكمة فادحة الجور. وظل الصحفيون الأربعة محتجزين منذ 2015، إلى جانب ستة آخرين. وتعرضوا، أثناء اعتقالهم، للاختفاء القسري، واحتُجزوا بمعزلٍ عن العالم الخارجي، خلال فترات متقطعة، وقيد الحبس الانفرادي، فيما حُرِّموا من تلقي أي عناية طبية. وتعرض ثلاثة منهم على الأقل للتعذيب وغيره من المعاملة السيئة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدموا نموذج الرسالة أدناه.

المتحدث باسم جماعة أنصار الله في مباحثات السلام

محمد عبد السلام

البريد الإلكتروني: mdabdalsalam@gmail.com

تويتر: @abdusalamsalah

السيد محمد عبد السلام

تحية طيبة وبعد ...

في 11 أبريل/نيسان 2020، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء حكمًا بإعدام أربعة من أصل عشرة صحفيين آخرين، كانوا في انتظار محاكمتهم منذ 2015. وصدرت أحكام الإعدام بحق أكرم الوليدي وعبد الخالق عمران وحاتر حميد وتوفيق المنصوري، استنادًا إلى تهمة ملفقة. وسيستأنف محاميهم حكم المحكمة، إلا أن موعد جلسة المحاكمة المقبلة لا يزال غير معلوم.

ففي 18 ديسمبر 2020، اتُهم الصحفيون العشرة رسميًا بمجموعة من الجرائم، تضمنت التجسس، وهي جريمة يُعاقب عليها بالإعدام، بعد أن استُجوبوا في حضور محاميهم. واشتملت التهم الموجهة بحقهم على "التجسس لصالح السعودية"، و"إنشاء عدة مواقع إلكترونية على الإنترنت وصفحات على وسائل التواصل الاجتماعي"، و"نشر شائعات وأخبار كاذبة وبيانات لدعم المملكة العربية السعودية وحلفائها المعادين لجمهورية اليمن". وانعقدت جلسة المحاكمة الأولى

في 9 ديسمبر/كانون الأول 2019، وسمح للمحامين بحضورها، لكنهم مُنعوا بعد ذلك من حضور جميع جلسات المحاكمة الأخرى، ومن بينها الجلسة الأخيرة التي نُطق فيها بالحكم ضد الصحفيين الأربعة.

وعانى الصحفيون العشرة، منذ اعتقالهم في 2015، من عدة مشكلات صحية، تضمنت آلامًا بالمعدة والقولون، ومشكلات بالسمع، والنيواسير، والصداع الناجم عن مشكلات بالبصر، ولم يتلقوا العناية الطبية الكافية لهذه المشكلات.

ووفقًا ما ذكرته أسرة عبد الخالق عمران، في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، كان يسمعه المحتجزون بالزنزاتين المجاورة له في جهاز الأمن السياسي بصنعاء وهو يصرخ أثناء التعذيب. كما تعرض الصحفيون الآخرون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وحُرموا باستمرار من الحصول على الرعاية الطبية العاجلة، ومن تلقي أي زيارات من أسرهم.

ونحث سلطات الأمر الواقع الحوثية على إلغاء أحكام الإعدام بحق الصحفيين العشرة، وإسقاط كافة التهم الموجهة ضدهم، والإفراج عنهم جميعًا فوراً. كما يجب على السلطات ضمان حصولهم على تمثيل قانوني، وإتاحة سبل الاتصال بأسرهم، وتلقيهم الرعاية الطبية الكافية، ريثما يُفرج عنهم. ويجب على السلطات أيضاً بدء تحقيق فعّال يتسم بالاستقلالية والحيادية حول مزاعم تعرضهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، تمهيداً لمحاسبة أي شخص ضلع في ذلك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

في 9 يونيو/حزيران 2015، اعتُقل تسعة من الصحفيين خلال مدهمة لفندق قصر الأحلام بصنعاء. وكان عبد الخالق عمران، وهشام طرموم، وتوفيق المنصوري، وحارث حميد، وحسن عناب، وأكرم الوليدي، وهيثم الشهاب، وهشام اليوسفي، وعصام بالغيث يباشرون عملهم داخل الفندق؛ إذ أنه أحد الأماكن القليلة بالمدينة التي لديها اتصال بالإنترنت والكهرباء.

واعتقلت عناصر من قوات الحوثيين صلاح القاعدي، الصحفي العاشر، بمنزله في صنعاء في 28 أغسطس/آب 2015، بحسب ما ذكره شاهد عيان. وعادت العناصر بعد ذلك بخمس دقائق إلى المنزل، وطلبوا من الأسرة تسليم حاسوبه المحمول ومتعلقاته، مهددين باعتقال بقية أفراد الأسرة. وحينما أفاد أفراد أسرة القاعدي بأن متعلقاته ليست بحوزتهم، اعتقلت القوات الحوثية ذويه الذكور السبعة، واحتجزتهم لمدة 48 ساعة.

ونُقل كافة الصحفيين، باستثناء صلاح القاعدي، في 16 مارس/آذار 2016، من منشأة الثورة للحبس الاحتياطي بصنعاء إلى الهبرة. أما القاعدي، فكان محتجزاً في الهبرة منذ منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2015. وتوجهت أسر الصحفيين العشرة المعتقلين، في 23 مايو/أيار 2016، إلى الهبرة لزيارتهم، لكن حراس السجن أبلغوهم، لدى وصولهم، بأن ذويهم غير موجودين هناك، ورفضوا الإفصاح عن مكان وجودهم.

وظل الصحفيون العشرة محتجزين دون أن توجه لهم أي تهمة أو أن يُحاكموا حتى ديسمبر/كانون الأول 2018، حين وُجّهت لهم تهمة رسمية بعد استجوابهم بحضور محاميهم. وانهقدت جلسة محاكمتهم الأولى في 9 ديسمبر/كانون الأول 2019. وحكمت المحكمة على توفيق المنصوري، وعبد الخالق عمران، وأكرم الوليدي، وحاتر حميد بالإعدام خلال الجلسة الأخيرة في 11 أبريل/نيسان 2020، دون إعلام محاميهم أو أسرهم. ومُنع المحاميون من الترافع عن الصحفيين وحضور جلسة المحاكمة.

وقام جميع أطراف النزاع في اليمن بعمليات اعتقال تعسفي، وتضمنت هذه الأطراف قوات الحوثيين، وحكومة البلاد، والتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والقوات اليمنية التي تدعمها الأخيرة.

ومارست القوات الحوثية في المناطق الخاضعة لسيطرتها [الاعتقال والاحتجاز التعسفيين بحق منتقديها](#) ومعارضيتها، وكذلك الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأبناء الديانة البهائية. كما قدمت عشرات الأشخاص إلى محاكمات جائرة، [واحتجزتهم بمعزل عن العالم الخارجي وعرضتهم للاختفاء القسري](#). وكان أغلب المستهدفين من أعضاء حزب التجمع اليمني للإصلاح أو مناصريه.

كما عمدت الحكومة اليمنية، التي تحظى بالاعتراف الدولي، إلى مضايقة مدافعي حقوق الإنسان، وغيرهم من النشطاء وتهديدهم واحتجازهم تعسفيًا. كما شنت القوات اليمنية المدعومة من الإمارات العربية المتحدة بجنوب البلاد، في الوقت نفسه، [حملة احتجاز تعسفي وعرضت أشخاصًا للاختفاء القسري](#). وأوردت منظمة العفو الدولية، في مايو/أيار 2018، تفاصيل حالات 51 رجلاً احتجزتهم القوات الإماراتية واليمنية، التي تعمل خارج إطار قيادة حكومة البلاد، داخل شبكة من السجون السرية، وتضمنوا أشخاصًا احتجزوا بين مارس/آذار 2016 ومايو/أيار 2018.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغة بلدكم

ويُرَجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 2 يونيو/حزيران 2020

ويُرَجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: أكرم الوليدي، وعبد الخالق عمران، وحاتر حميد، وتوفيق المنصوري، وهشام طرموم، وحسن عناب، وهيثم الشهاب، وهشام اليوسفي، وعصام بالغيث، وصلاح القاعدي (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde31/6383/2017/ar/>